# استاذ دكتور نبيل المرسومي *: ملاحظات اولية على جولتي التراخيص الخامسة والسادسة

**اطلقت وزارة النفط العراقية اليوم السبت 29 للنفط والغاز في 12 محافظة ضمن جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة. وقد اشترت 22 شركة من بينها 8 شركات صينية حقائب المعلومات الخاصة بأحالة هذه الحقول. وأعلنت وزارة النفط، عن كميات النفط والغاز المتوقع إضافتها ضمن مشاريع جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة، فيما أكدت أن هذه الكميات ستسهم في سد حاجة البلد من الغاز المستورد.**

**وقال مدير عام دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط، السيد باسم طاهر عبد: إن "جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة جاءتا استكمالاً لجولات التراخيص السابقة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة، إذ إن بعض المشاريع لم تحال في الجولة الخامسة وتمت إضافتها في ملحق الجولة الخامسة وهي عبارة عن حقول ورقع استكشافية قسم منها ذات واعدية كبيرة للنفط بالإضافة إلى الجولة السادسة التي هي واعديتها في الغاز الحر".**

**وأعرب السيد عبد، عن أمله في "الحصول على كميات من النفط والغاز تزيد من الاحتياطي النفطي لجمهورية العراق، فضلاً عن الكميات المتوقع وصولها من الغاز والتي تتجاوز 3450 مقمق، إضافة إلى زيادة كميات النفط إلى أكثر من المليون برميل.**

**وفيما يلي بعض الملاحظات الأولية عن هاتين الجولتين:**

**اولا: بعض الشركات المؤهلة حديثاً مثل مجموعة كار KAR وتعود ملكيتها لرجل الاعمال البحريني خالد عبد الرحيم (Khalid Abdul Rahim)[1] وشركة ZPEC الصينية. وكلٌ من الشركتين لا تصلحان لأن تكونا مؤهلتين لنشاط الاستكشاف والتطوير والإنتاج في القطاع النفطي كون الأولى (كار) متخصصة في مجال البناء والإنشاءات والطاقة الكهربائية (وبعض أعمال المصافي) والثانية تعمل في مجال حفر الآبار وملحقاتها مثل بعض الخدمات النفطية التي لا ترقى الى مصاف تطوير الحقول النفطية والغازية (تعمل الشركة كمقاول ثانوي لتنفيذ عمليات حفر الآبار النفطية في حقول جولات التراخيص بعقود ثانوية مع مقاولي ومشغلي هذه الحقول). ومن الغريب أن تقوم الوزارة وذراعها المعني (دائرة العقود والتراخيص البترولية) بتأهيل هاتين الشركتين للمُشاركة في جولات التراخيص .**

**ثانيا: لم تتم إحالة الرقع الاستكشافية ذات الاحتمالات الغازية وعددها (16) رقعة. ما افقد وزارة النفط فرصة استكشاف وتطوير الرقع الغازية.**

**ثالثا: عند تقديم الشركات النفطية عطاءاتها التنافسية تم التركيز على الرقع ذات الاحتمالات النفطية دون الأخرى وذلك لأسباب معروفة للجميع، أهمها سهولة تطوير الحقول النفطية، سهولة وسرعة استرداد الكلف البترولية وكون مواقع الرقع النفطية أفضل من مواقع الرقع الغازية وغير ذلك.**

**رابعا: أن الحقول النفطية التي تمت إحالة عقودها مثل الديمة والظفرية هي من الحقول الصغيرة التي يمكن للشركات الوطنية تطويرها وإنتاجها من قبلها بشكل مباشر.**

**خامسا: ذهبت 10 من أصل 13 حقلا تم منحها في أحدث عملية تعاقد للنفط والغاز في العراق إلى شركات صينية، وهذه الحقول هي: حقل شرقي بغداد، حقول الفرات الاوسط، حقل الظفرية، رقعة الفاو النفطية، رقعة القرنين، رقعة زرباطية، رقعة ابو خيمة، رقعة**

[1] تجدر الإشارة الى ضرورة عدم الخلط مع شركة كار العراقية إقليم كردستان التي أسسها ويملكها الشيخ باز كريم كما جرى في بعض مواقع التواصل الاجتماعي, حصلت هذه الشركة على مشرع اكتشاف الغار في حقل الخيلاصية في محافظة نينوى وفق نشرة عراق اخبار النفط بتاريخ 13 أيار 2024 Iraq Oil Report
KAR Group wins Ninewa gas block - Iraq Oil Report

**سومو، رقعة رقم 7، رقعة جبل سنام) فيما ذهبت الحقول والرقع الاستكشافية المتبقية (حقل ديمة، حقل ساسان وعلان، رقعة الخليصية) الى مجموعة كار KAR ( حقل ديمة ، حقل ساسان وعلان ، رقعة الخليصية ) . لذا يمكن تسمية جولتي التراخيص الخامسة والسادسة بجولة التراخيص الصينية بعد ما فازت الشركات الصينية ب 10 من اصل 13 حقل ورقعة استكشافية، ويرتبط النفوذ الصيني الكبير في قطاع النفط في العراق بالاستراتيجية الصينية التي تسعى الى تأمين امدادات نفطية دائمة ومستقرة لسد الاحتياجات المتنامية للاقتصاد الصيني التي تعد حاليا اكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بأكثر من 11 مليون برميل يوميا فيما يعد العراق ثالث اكبر دولة مصدرة للنفط الخام الى الصين. وهذا ما يفسر العدد الكبير من الشركات الصينية التي تعد حاليا المشغل الرئيس في معظم الحقول العراقية وهي:**

1. **حقل الرميلة**
2. **حقل غرب القرنة / ١**
3. **حقول ميسان / أبو غرب وفكة وبازركان**
4. **حقل الاحدب**
5. **حقل الحلفاية**
6. **حقل الحويزة**
7. **حقل كلابات – كمر**
8. **حقل نفط خانة**
9. **حقل المنصورية**
10. **حقل شرقي بغداد**
11. **حقول الفرات الأوسط / كفل وغرب الكفل ومرجان**
12. **رقعة الفاو**
13. **رقعة القرنين**
14. **رقعة زرباطية**
15. **رقعة الخيمة**
16. **رقعة سومو**
17. **رقعة رقم 7.**
18. **حقل الظفرية**

**19.رقعة جبل سنام**

**سادسا: معظم الشركات الصينية التي فازت بمشاريع لها بالفعل وجود في العراق. إذ تدير شركة Zhen Hua Oil حقل شرق بغداد تحت ذراعها المحلي EBS، بينما تدير شركة CNOOC مجموعة من حقول النفط في ميسان. تعمل شركة أنطون أويل (التي استحوذت على حقل الظفريه النفطي في محافظة واسط ) حاليًا كمقاول رئيسي للخدمات النفطية في حقل مجنون، الذي تديره شركة نفط البصرة منذ خروج شركة شل في عام 2018. وتعد شركة GeoJade جزءًا من كونسورتيوم اقترح مؤخرًا مشروعًا لتطوير حقل طوبا النفطي في البصرة، والذي تديره شركة نفط البصرة حاليًا.**

**سابعا: يتم تحديد العطاءات الفائزة على أساس نسبة الأجر، حيث تقترح الشركة أقل هوامش ربح للفوز بكل مشروع. لكن في المشاريع التي تم منحها. كانت النسبة المئوية للربح مرتفعة جدا في بعض الحقول. مثلا تم إحالة عقد حقل الظفرية (29.16%) وهي عالية جداً وحتى أعلى من النسب المئوية للربح لرقعة الفاو الاستكشافية والرقعة رقم -7 الاستكشافية. وهذا غريب جداً كون حقل الظفرية عبارة عن حقل نفطي مُكتشف غير مطوّر (غير منتج) ولا يوجد فيه عنصر المجازفة, الرجاء شرح كيف يتم احتساب هامش الربح**

**ثامنا: جميع المناطق والحقول التي تمت ترسيتها في اليوم الثاني من المناقصات عبارة عن مشاريع تركز على النفط، مما يشير إلى أن الشركات كانت أقل انجذابا للشروط التجارية والتعاقدية المرتبطة بالصفقات التي تركز على الغاز. فضلا عن الحقول والرقع الاستكشافية المعروضة لم تكن حقولا عملاقة كما كانت في الجولات الثلاث الاولى.**

**تاسعا: لم تعرب أكبر شركات النفط في العالم إلا عن اهتمام فاتر بشروط الوزارة الأخيرة، بما في ذلك شركات بريتيش بتروليوم، وتوتال إنيرجي، وشل، وإيني، وأدنوك، وقطر للطاقة، وبتروناس، إذ لم تقدم عطاءات سوى شركتين فقط. فقد قدمت شركة شل وأدنوك عرضًا مشتركًا لشراء حقل الدمية في ميسان، لكنهما خسرتا أمام مجموعة KAR البحرينية.**

**عاشرا: فشلت جولتا التراخيص الخامسة والسادسة في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في معظم الرقع الاستكشافية الغازية ليس بسبب عدم جاذبية الفرص الاستثمارية المعروضة وانما لان الاستثمار عالي المخاطر في هذه الرقع الغازية ومعظمها في المنطقة الغربية وهو ما بعد تقويضا للجهود الحكومية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز اذ كانت الحكومة تتوقع الحصول على ٣٤٥٩ مقمق / يوم من هذه الرقع وهو ما يعادل ضعف الكمية المستوردة من الغاز الإيراني.**

**(*) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة سابقا وفي جامعة المعقل حاليا.**

**حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 17 ايار 2024**

**http://iraqieconomists.net/ar/**